

الفصل الخامس

تحليل النسب المالية

مقدمة :

يعتبر التحليل المالي أقدم أساليب التحليل المستخدمة في دراسة والتعرف على المركز المالي والائتماني ومن ثم الحكم على كفاءة أداء النشاطات الفندقية. وبشكل عام فإن التحليل المالي يعني دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل . حيث تشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

تعريف النسب المالية :

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصيتين بالمركز المالي للمنشأة الفندقية لذا فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة عما إذا اعتمدوا على تحليل كل معلومة على حده. وفي تعريف آخر النسبة هي علاقة رقم بأخر، وتهدف النسبة أو المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية إلى توفيق معلومات عامة ومفيدة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المنشأة. وفي تعريف آخر تعني النسب المالية العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط، لذلك فإن

النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر، للوصول إلى دالات معينة ومعان كاملة^١.

والنسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقويم الموقف^٢.

أهداف النسب المالية^(٣)؛

تتركز أهداف النسب المالية فيما يلي:

- إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه: تقيس النسب المالية العلاقات بين أرقام القوائم المالية وتغيرات هذه العلاقات من سنة إلى أخرى خلال حياة المنشأة وهذا يساعد على تحديد مواقع الضعف ومواقع القوة في المنشأة ومعرفة مدى تطور المنشأة.

- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات: إن الميزانية الختامية وقائمة الدخل تعطي أرقاماً محدودة المعاني ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير قيمة المنشأة ككل ولذلك فإن النسب المالية تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات على أساس سليم.

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة: تعطي النسب المالية مفهوماً موحداً للقياس إذ أنها توفر المقارنة التاريخية بين النسب المالية لهذه البنود على مستوى المنشأة ومقارنة هذه المتغيرات من منشأة إلى أخرى على مستوى القطاع الواحد.

1 - د. علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد ص ١٥٣، ٢٠٠٤ وما بعد

2 - د. رضوان عمار، الإدارة المالية، جامعة تشرين، تعليم مفتوح، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ص ١٠١

3 - د. علاء الدين جبل، مرجع سابق ص ١٥٤.

- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، بتوفير المعلومات التحليلية لها، من القيام بأعمالها بفاعلية: من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من قائمة الميزانية - قائمة الدخل ومقارنة هذه النسب بالمعايير الثابتة. الأمر الذي يساعد على تقييم الأداء من خلال الرقابة على أعمال المشروع.

أنواع النسب المالية:

يمكن تصنيف النسب المالية ضمن مجموعات متجانسة منها¹:

أ - النسب التشغيلية Operating Rates

يتم الحصول عليها من خلال السجلات والكشوفات التحليلية والقوائم التي يتم إعدادها من قبل الأقسام الفندقية يوماً بعد يوم، وعادة ما يتم إعدادها لفترة قصيرة يوم أو أسبوع. تستخدم هذه النسب لغايات المتابعة والمراقبة اليومية، الأسبوعية، الشهرية، والسنوية لإحصاءات المبيعات، وتساهم في توجيه جهود الإدارة نحو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. من أهم النسب المالية في هذا الخصوص هي نسبة أشغال الأسرة ونسبة أشغال الغرف الفندقية.

أولاً: مجموعة نسب أشغال الفندقية:

١- نسبة أشغال الغرف الفندقية Room Occupancy Rat

$$\text{نسبة أشغال الغرف} = \frac{\text{عدد الغرف المشغولة}}{\text{عدد الغرف الصالحة للتأجير}} \times 100\%$$

1 - د. خالد مقابلة، محاسبة الفنادق والمطاعم دار وائل للنشر، الأردن جامعة العلوم التطبيقية

مثال:

في أحد الفنادق هناك ٣٤٠ غرفة منها غرفتين لاستخدام الإدارة، ٣٨ غرفة للأقسام المختلفة، ١٨٠ غرفة مستخدمة من قبل النزلاء.

الحل:

$$٤٠ = ٣٨ + ٢$$

$$٣٤٠ - ٤٠ = ٣٠٠ \text{ غرفة قابلة للتأجير للعملاء.}$$

$$\text{نسب أشغال الغرف} = ٣٦٠ \times ٦٠\% = ١٨٠$$

٢- نسبة أشغال الأسرة Bed Occupancy Rate

ويمكن الحصول عليها من خلال تحليل عدد الأسرة المشغولة مقارنة مع عدد الأسرة القابلة للتأجير في الفندق =

عدد الأسرة المشغولة

$$\text{نسبة أشغال الأسرة} = \frac{\text{عدد الأسرة المشغولة}}{\text{عدد الأسرة القابلة للتأجير}} \times ١٠٠\%$$

عدد الأسرة القابلة للتأجير

مثال :

في أحد الفنادق هناك ١٠٠ غرفة مفردة صالحة للتأجير و ٥٠ غرفة مزدوجة قابلة للتأجير منها ٨٠ غرفة مفردة ، ٣٥ غرفة مزدوجة مشغولة؟

$$\text{عدد الأسرة القابلة للتأجير} = ١٠٠ + (٢ \times ٥٠) = ٢٠٠$$

$$\text{عدد الأسرة المشغولة} = ٨٠ + (٢ \times ٣٥) = ١٥٠$$

$$\text{نسبة أشغال الأسرة} = ١٥٠ \div ٢٠٠ \times ١٠٠\% = ٧٥\%$$

٣- نسب الإشغال المزدوج Double Occupancy Percentage

ومعنى هذا الغرف التي يتم تأجيرها مرتين في اليوم في أوقات مختلفة لشخصين مختلفين. مثال ذلك إذا كان check-out time هو الثانية عشرة ظهراً وقام أحد النزلاء بإشغال غرفة ١٠٥ الساعة الثانية ظهراً وغادر الساعة

السادسة مساءً وعميل آخر قام بإشغال نفس الغرفة الساعة السابعة مساءً وغادر في صبيحة اليوم التالي وكلاهما دفع أجرة الغرفة كاملة، فهذا يعني إشغال مزدوج.

هناك طريقتين لاحتساب هذه النسبة:

بعض الفنادق تحسبها على أساس إجمالي الغرف المباعة، لكن بعض الفنادق الأخرى تحسبها على إجمالي عدد الغرف المتوفرة في الفندق. إذا تم احتسابها على أساس إجمالي عدد الغرف المباعة تكون المعادلة كالتالي:

$$\text{نسبة الأشغال المزدوج} = \frac{\text{عدد النزلاء} - \text{عدد الغرف المشغولة}}{\text{عدد الغرف المشغولة}} \times 100\%$$

مثال:

عدد الغرف القابلة للتأجير في فندق تساوي 250 غرفة منها 200 غرفة تم إشغالها من قبل 230 شخص. المطلوب حساب نسبة الأشغال المزدوج للفندق.

عدد النزلاء = 230

عدد الغرف المشغولة = 200

عدد الغرف المشغولة من شخص = 230 - 200 = 30

الأشغال المزدوج تم في 30 غرفة من أصل 200 غرفة.

$\%10 = \%100 \times 200 \div 30 =$

أما إذا تم احتسابها على أساس إجمالي الغرف القابلة للتأجير تصبح:

$$\text{نسبة الأشغال المزدوج} = \frac{\text{عدد النزلاء} - \text{عدد الغرف المشغولة}}{\text{عدد الغرف القابلة للتأجير}} \times 100\%$$
$$= (230 - 200) \div 250 \times \%100 = \%12$$

٤- الأشغال اليومي Daily Occupancy

ويتم احتسابها من خلال (عدد النزلاء في الغرف في بداية اليوم + عدد النزلاء المسجلين في ذات اليوم - عدد النزلاء المغادرين في ذات اليوم).

مثال:

في صباح ٣/١ كان عدد النزلاء في الفندق ٨٠ نزيل سجل في الفندق خلال اليوم ٦٠ نزيل وغادر الفندق ٣٠ نزيل خلال نفس اليوم. المطلوب: احتساب الأشغال اليومي في ٣/١

عدد النزلاء في صباح ٣/١ = ٦٠

عدد النزلاء المسجلين خلال اليوم = ٦٠

عدد النزلاء المغادرين خلال اليوم = ٣٠

الأشغال اليومي = ٦٠ + ٨٠ - ٣٠ = ١١٠ نزيل.

عدد الأجنحة المشغولة

نسبة أشغال الأجنحة الفندقية = $100 \times \frac{\text{عدد الأجنحة المشغولة}}{\text{عدد الأجنحة القابلة للأشغال}}$

عدد الأجنحة القابلة للأشغال

عدد الوجبات المقدمة بالمطعم

٦- نسبة أشغال المطعم = $100 \times \frac{\text{عدد الوجبات المقدمة بالمطعم}}{\text{طاقة المطعم المتاحة (عدد المقاعد المتاحة)}}$

طاقة المطعم المتاحة (عدد المقاعد المتاحة)

إجمالي عدد ليالي إقامة النزلاء في الفندق

٧- متوسط مدة إقامة النزلاء = $\frac{\text{إجمالي عدد ليالي إقامة النزلاء في الفندق}}{\text{عدد النزلاء خلال نفس الفترة}}$

عدد النزلاء خلال نفس الفترة

ثانياً - مجموعة نسب إنفاق النزلاء:

١

الإيراد الكلي للغرف

متوسط سعر الغرفة الواحدة =

عدد الغرف المشغولة

٢

الإيراد الإجمالي للغرف

معدل أجرة الغرفة للعميل =

العدد الإجمالي للعملاء

٣

إجمالي إيرادات الفندق

متوسط القوة الإنفاقية للنزيل =

عدد النزلاء

٤

إجمالي إيرادات المبيت

متوسط القوة الإنفاقية للنزيل على المبيت =

عدد النزلاء

٥

إجمالي إيراد الأظعمة والمشروبات
متوسط القوة الإنفاقية للتنزيل على الأظعمة والمشروبات =
عدد النزلاء

٦

إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى
متوسط القوة الإنفاقية للتنزيل على الخدمات الأخرى =
عدد النزلاء

٧

إجمالي إيرادات الأظعمة والمشروبات
متوسط إنفاق النزيل على الوجبة =
إجمالي عدد الوجبات

ثالثاً: مجموعة نسب الإيرادات الفندقية:

١

$$\text{نسبة مبيعات الأطعمة والمشروبات لمبيعات الغرف} = \frac{\text{مبيعات الأطعمة والمشروبات}}{\text{مبيعات الغرف}} \times 100\%$$

٢

$$\text{نسبة إيرادات الخدمات الغرف والأطعمة والمشروبات} = \frac{\text{الإيرادات الفندقية}}{\text{إيرادات الغرف}} \times 100\%$$

رابعاً: نسب التكاليف المباشرة

نسب التكاليف المباشرة للتشغيل الفندقية تستخدم في قياس العلاقة بين تكاليف التشغيل المباشرة لكل نشاط من أنشطة الفندق الرئيسية وإيرادات كل نشاط من هذه الأنشطة الفندقية، حيث تساعد في التعرف على مدى كفاءة تشغيل كل نشاط. وتشمل هذه المجموعة ما يلي:

١

$$\text{نسبة تكاليف المبيت} = \frac{\text{إجمالي تكاليف المبيت}}{\text{إجمالي إيرادات المبيت}} \times 100\%$$

٢

إجمالي تكاليف الأظعمة

نسبة تكاليف الأظعمة = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الأظعمة}}{\text{إجمالي إيرادات الأظعمة}} \times 100\%$

إجمالي إيرادات الأظعمة

٣

إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى

نسبة تكاليف الخدمات الفندقية الأخرى = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى}}{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى}} \times 100\%$

إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى

خامساً: نسب التكاليف غير المباشرة للتشغيل الفندقى:

وتستخدم لقياس العلاقة بين تكاليف التشغيل غير المباشرة لكل نشاط من الأنشطة المساندة وبين إجمالي إيرادات الفندق. وتشتمل على مجموعة من النسب تفيد في معرفة كفاءة تشغيل تلك الأنشطة المساندة وهي:

١

إجمالي التكاليف الإدارية والعمومية

نسبة التكاليف العمومية والإدارية = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الفندق}}{\text{إجمالي إيرادات الفندق}} \times 100\%$

إجمالي إيرادات الفندق

٢

إجمالي تكاليف تنشيط المبيعات
 نسبة تكاليف تنشيط المبيعات = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الفندق}}{\text{نسبة تكاليف تنشيط المبيعات}} \times 100\%$
 إجمالي إيرادات الفندق

٣

إجمالي تكاليف الطاقة والإنارة
 نسبة تكاليف الطاقة والإنارة = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الفندق}}{\text{نسبة تكاليف الطاقة والإنارة}} \times 100\%$
 إجمالي إيرادات الفندق

٤

إجمالي تكاليف الصيانة والإصلاحات
 نسبة تكاليف الصيانة والإصلاحات = $\frac{\text{إجمالي إيرادات الفندق}}{\text{نسبة تكاليف الصيانة والإصلاحات}} \times 100\%$
 إجمالي إيرادات الفندق

سادساً: مجموعة ربحية الأنشطة الفندقية:

وتستخدم لقياس العلاقة بين أرباح وتكاليف كل نشاط من أنشطة الفندق، وكذلك للتعرف على مدى كفاءة الفندق في إدارة كل نشاط من هذه الأنشطة ومدى مساهمتها في ربحية الفندق. وتشمل هذه المجموعة ما يلي:

١

إجمالي إيرادات المبيت - إجمالي تكاليف المبيت

$$\text{نسبة ربحية نشاط المبيت} = \frac{\text{إجمالي إيرادات المبيت} - \text{إجمالي تكاليف المبيت}}{\text{إجمالي إيرادات المبيت}} \times 100\%$$

٢

إجمالي إيرادات الأظعمة - إجمالي تكاليف الأظعمة

$$\text{نسبة ربحية نشاط الأظعمة} = \frac{\text{إجمالي إيرادات الأظعمة} - \text{إجمالي تكاليف الأظعمة}}{\text{إجمالي إيرادات الأظعمة}} \times 100\%$$

٣

إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى - إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى

$$\text{نسبة ربحية نشاط الخدمات} = \frac{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى} - \text{إجمالي تكاليف الخدمات الأخرى}}{\text{إجمالي إيرادات الخدمات الأخرى}} \times 100\%$$

ب- نسب السيولة:

يمكن تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة الفندقية على سداد التزاماتها المالية دون التعرض لأي مشكلة أو أزمة مالية.

1 - د. علاء الدين جيل، مرجع سابق، ص ١٦٠.

وتتوقف سيولة المنشأة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرعة الممكنة أو في الوقت اللازم. ويمكن قياس سيولة الوحدات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات¹ :

نسبة التداول Current ratio :

وتدل هذه النسبة على عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي الالتزامات العاجلة قصيرة الأجل التي ستستحق السداد على المنشأة الفندقية ، ومن ثم تساعد على تحديد مدى قدرة المنشأة الفندقية على سداد ديونها قصيرة الأجل .

ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة الأصول المتداولة (وهي كل الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية تالية) على الخصوم المتداولة (وهي كل الالتزامات التي ستستحق الدفع خلال نفس الفترة) على النحو التالي :

$$\frac{\text{الأصول الجارية (المتداولة)}}{\text{الخصوم الجارية (المتداولة)}} = \text{مرة}$$

وكلما زاد عدد المرات ، كلما دل ذلك على سيولة المنشأة الفندقية وقدرتها على الاستمرار في سداد الالتزامات .

وتكون هذه النسبة جيدة عندما تساوي ١ : ٢ أي أن الموجودات المتداولة والجاهزة ضعف الديون قصيرة الأجل. غير أن هذه النسبة لا تعطي أحياناً فكرة واضحة عن سيولة المنشأة الفندقية وقد يكون الحكم من خلالها مضللاً في بعض الأحيان .

1 - د. محسن احمد الخضيرى، البورصة، إيتراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ١٠٦ وما بعد ..

عناصر هذه النسبة مشتقة من الميزانية العمومية للفندق. الأصول المتداولة هي تلك النقدية أو التي يمكن تحويلها لنقد خلال فترة سنة، وتشمل النقد، المخزون، الذمم المستحقة على العملاء، أوراق القبض B/R. الخصوم المتداولة تشمل الديون المستحقة على الفندق للموردين، احتياطي الضرائب، أوراق الدفع B/P، المصروفات المستحقة،.... الخ والتي يجب دفعها خلال فترة سنة.

نسبة السيولة السريعة :

قد تتساوى شركتان في نسبة التداول ، مما يجعل متخذ القرار غير الخبير يواجه صعوبة في المفاضلة بينهما ، أما الخبير فإنه ينظر إلى مكونات هذه النسبة ويقوم بتحليلها وفقاً لعناصرها وطبيعتها ومدى سهولة ويسر وسرعة تحولها إلى نقدية ، ويستخدم في ذلك نسبة السيولة السريعة التي تهتم بمعالجة طبيعة هذه الأصول ، من حيث دراسة مدى تغطية كل وحدة نقدية من مبلغ الخصوم المتداولة التي تمثل الالتزامات العاجلة بواسطة الأصول السريعة التداول المثلة في النقدية وما في حكمها .

وتنحصر الأصول سريعة التداول في ثلاث أنواع هي :

- النقدية بالخبزينة والبنوك .
- الأوراق المالية من الأسهم الجيدة التي عليها طلب في البورصة .
- أوراق القبض التي يمكن خصمها بشكل سريع أو المستحقة السداد على العملاء الجيدين .

ويلاحظ أن هذه الأصول تتمتع بقدر كبير من السيولة ، وبالتالي تعد من الأصول الدفاعية التي تدافع عن الشركة عند مواجهتها لأي ظروف طارئة ، فإذا ما كانت هناك مرحلة ركود في النشاط أو تعرض السوق لهزات عنيفة فإنه عادة ما يُكتفى بالنقدية في الخبزينة ولدى البنوك ، أما إذا كان السوق يمر بمرحلة رواج فإنه عادة ما يتم التوسع في مفهوم الأصول سريعة السيولة

لتتضم إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منها المخزون السلعي من الخامات ومستلزمات الإنتاج .

بالنسبة للفضادق يختلف الأمر، حيث أن المخزون السلعي بها تتشكل المؤن الخاصة بالأطعمة والمشروبات الجزء الأكبر منه، وهي بطبيعتها سريعة التحول إلى نقد، وفي معظم الأحيان لا ستبعد المخزون السلعي من الأصول المتداولة ويبقى الأمر لتقدير الإدارة بإمكانية تحويل المخزون إلى نقد خلال فترة زمنية بسيطة.

ويتم استخراج هذه النسبة على النحو التالي :

$$\text{الأصول سريعة المتداولة} \\ \text{الخصوم المتداولة} = \text{_____} = \text{_____} \text{ مرة}$$

ج - معدل دوران رأس المال العامل :

ويستخدم هذا المعدل للدلالة على مدى قدرة المشروع على تصريف منتجاته ومدى تقبل السوق لهذه المنتجات ، وبالتالي قدرة المشروع على توليد إيراد مناسب لسداد التزاماته وتكوين احتياطات وتراكمات رأسمالية وأرباح مناسبة .

فكلما زاد معدل دوران رأس المال العامل كلما كان اعتماد المشروع على موارده الذاتية أفضل ، وكلما كانت قدرته على مواجهة الأعباء المالية أكثر ، والعكس صحيح .

ويتم قياس سرعة دوران رأس المال العامل على النحو التالي :

$$\text{صافي المبيعات (إيرادات النشاط الجاري)} \\ \text{رأس المال العامل} = \text{_____} = \text{_____} \text{ مرة}$$

د - حساب صافي رأس المال العامل :

يستخدم هذا المؤشر شديد الأهمية في تحديد مدى الطمأنينة والأمان القائم في شركة معينة ، أو عدم وجود مثل هذا الأمان ، فصافي رأس المال العامل يمثل الفرق ما بين الأصول المتداولة وما بين الخصوم المتداولة ، ومن ثم فإنه يتعين دائماً أن يكون الفرق موجباً وأن يكون بالقدر المناسب الذي لا يقل عن احتياجات التشغيل والذي يمثل الحد الأدنى لرأس المال العامل المتعين تواجده باستمرار في الشركة .

ويتم حسابه على النحو التالي :

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة =

هـ - نسبة الجاهزية النقدية :

وتقيس هذه النسبة مدى جاهزية المشروع النقدية لسداد التزامات المشروع الفورية علماً بأن الالتزامات (الديون قصيرة الأجل) ل تستحق في آن واحد وتحسب كما يلي :

ويتم قياس سرعة دوران رأس المال العامل على النحو التالي :

موجودات الجاهزة وشبه الجاهزة (أذونات الخزينة)

نسبة الجاهزية النقدية = _____ = مرة

الديون قصيرة الأجل

يمكن تعريف الموجودات شبه الجاهزة بأنها: الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية حين الحاجة وتتمثل في الأوراق المالية المسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

نسب الربحية:

أ- هامش الربح الإجمالي:

تظهر هذه النسبة الهامش المتوفر لتغطية تكلفة جميع الوظائف الأخرى اللازمة لتحقيق البيع النهائي للسلعة. ويتم حساب هذه النسبة على أساس طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات، ثم قسمة الناتج على قيمة صافي المبيعات :

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن انخفاض هذه النسب في المنشأة الفندقية قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح التي تحققها المنشأة بسبب استفاد جزء كبير جداً من الهامش في مقابلة تكاليف الوظائف الأخرى مثل البيع وغيرها. وفي الفنادق، خاصة الكبيرة منها، يفضل احتساب هذه النسبة لكل نشاط من الأنشطة الرئيسية الثلاثة كل على حدة.

أ- نسبة صافي الربح (بعد خصم الضرائب) إلى إجمالي الإيرادات : وتعتمد هذه النسبة إلى قياس القدرة الإيرادية للمبيعات المحققة على توليد أرباح للمنشأة الفندقية ، أي قياس علاقة المبيعات بالأرباح المتولدة عن النشاط .

ويتم استخراج هذه النسبة بقسمة صافي الربح (بعد خصم الضرائب) على صافي المبيعات المحققة خلال الفترة ، على النحو التالي :

$$\text{صافي الربح (بعد خصم الضرائب)} \\ 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات (بعد خصم المرتجعات)}}{\text{صافي المبيعات (بعد خصم المرتجعات)}} =$$

ويفضل في الفنادق احتساب هذه النسبة لكل نشاط على حده. ويجب دراسة هذه النسبة في ضوء علاقتها مع نسبة إجمالي الأرباح. والفنادق عادة ما تسعى إلى تحقيق نسبة صافي أرباح على مستوى جميع الأنشطة تتراوح بين ٢٠٪ - ٢٥٪ من صافي المبيعات.

ب- نسبة صافي الربح إلى صافي حقوق الملكية :

تستخدم هذه النسبة في إظهار العلاقة القائمة ما بين العائد ممثلاً في صافي الربح ، وما بين حقوق المساهمين في الشركة متمثلة في صافي حقوق الملكية ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد خصم الضرائب الدخيلة على حقوق حملة الأسهم ، على النحو التالي :

$$\text{صافي الدخل بعد الضرائب} \\ = \frac{\text{حقوق الملكية}}{100} \times 100$$

ج- نسبة الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع :

ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة الأرباح الموزعة على المساهمين على رأس المال المدفوع ، على النحو التالي :

$$\text{الأرباح الموزعة} \\ = \frac{\text{رأس المال المدفوع}}{100} \times 100$$

د- نسبة صافي الدخل إلى رأس المال المدفوع :

وتستخدم هذه النسبة في قياس القدرة الإيرادية للشركة من حيث صافي الدخل الذي يولده النشاط من ناحية ، ومن ناحية أخرى علاقة صافي الدخل برأس المال المدفوع ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد خصم الضرائب ، على رأس المال المدفوع على النحو التالي :

صافي الدخل بعد الضرائب

رأس المال المدفوع =

رأس المال المدفوع

هـ- العائد على رأس المال المستثمر :

وتعد هذه النسبة من أهم النسب المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار بإجمالياته العامة ، والتي تتعلق أساساً بحساب العلاقة ما بين صافي الدخل من جهة وما بين إجمالي الأموال المستثمرة في المشروع من جهة أخرى . ويتم استخراج هذه النسبة بقسمة صافي الدخل بعد خصم الضرائب على إجمالي رأس المال المستثمر على النحو التالي :

صافي الدخل بعد خصم الضرائب

إجمالي رأس المال المستثمر =

إجمالي الأموال المستثمرة

فالقوة الكسبية والإيرادية للمشروع يجب حسابها في إطار النظرة الكلية الشمولية لمفهوم رأس المال المستثمر ، وبمعنى آخر النظرة إلى العائد على الاستثمار الكلي بصرف النظر عن مصادر تمويل هذا الاستثمار . وتدل هذه النسبة على مدى ربحية الفندق من جراء استثمار الأموال الثابتة طويلة الأجل بشكل أصول رأسمالية تستخدم في تحصيل الربح وتحسب هذه النسبة كالتالي :

صافي الربح

نسبة العائد إلى الأصول الثابتة =

مجموع الأصول الثابتة

و- القدرة الربحية (القوة الإيرادية):

تحسب هذه النسبة من خلال ضرب معدل دوران الموجودات بمعدل هامش الربح الصافي وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{القدرة الربحية}$$

وتتم تحسين نسبة القدرة الربحية للمشروع من خلال زيادة دوران الموجودات، أو بزيادة معدل هامش الربح، أو بالاثنتين معاً.

د- نسب النشاط (معدلات الدوران):

تقيس هذه النسب مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، وتتضمن جميع النسب المقارنة بين مستوى المبيعات من ناحية، والاستثمار في الأصول المختلفة من ناحية أخرى، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات، وحسابات الأصول المختلفة، مثل: المخزون والذمم والأصول الثابتة وغيرها.

معدل دوران المخزون:

ويستخدم هذا المعدل لقياس معدل دوران المخزون: فكلما ازداد معدل دوران المخزون كلما ازدادت كفاءة الإدارة في إدارة المشتريات ومراقبة المخزون، وكلما نقص هذا المعدل كلما كان ذلك مؤشراً على عدم استغلال الأموال وتجميدها في صورة مخزون سلعي. لهذه الغاية يؤخذ متوسط المخزون من خلال جمع المخزون أول المدة وآخر المدة وتقسيمها على اثنين وتصبح المعادلة كالتالي:

1- د. خالد مقابلة، محاسبة الفنادق والمطاعم، مرجع سابق، ص 282 - 289.

تكاليف المبيعات من السلع والخدمات

معدل دوران المخزون =

مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة

٢

هذا يستلزم حساب متوسط فترة التخزين وتحسب متوسط فترة التخزين

بالمعادلة التالية:

عدد أيام العمل في السنة

متوسط فترة التخزين =

معدل دوران المخزون

ويفضل في الفنادق حساب معدلات دوران المخزون لكل صنف على

حده. وعادة ما يتراوح معدل دوران المخزون في عمليات تشغيل الأطعمة ما بين

٢٠ - ٤٠ مرة. أما في حالة المشروبات فإنه نظراً لإمكانية تخزينها لفترات

أطول فإن هذا المعدل يكون أقل ويتراوح بين ١٢ - ١٥ مرة في السنة.

كانت تكاليف مبيعات الفندق من الأطعمة خلال شهر نيسان ٣٦٠٠٠٠

ل.س، مخزون أول المدة ٢٠٠٠٠ ل.س ومخزون آخر المدة ٤٠٠٠٠ ل.س، ما هو

معدل دوران المخزون ؟

معدل دوران المخزون = $360000 \div (2 / (40000 + 20000)) = 360000 \div 12 = 30000$ مرة.

وهذا المتوسط يبين مدى تراكم المخزون ووجود فائض والتراكم في

التالف والسلع المنتهية المدة. كمية كبيرة أو قليلة من المخزون غير مرغوبة

مما يعني ضرورة توفير المخزون الكافي حسب الطلب مع وجود حد أمان

معين، وحسب ما يحتاجه الفندق.

٢- متوسط فترة التحصيل:

وتبين هذه النسبة المدة التي يتم خلالها تحصيل الديون المستحقة على العملاء من المبيعات الفندقية، وتحسب كالتالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون}}{\text{متوسط المبيعات الآجلة الأسبوعية}}$$

وفي الفئادق تكون هذه النسبة متدنية لانخفاض نسبة المبيعات الآجلة، وفي الغالب لا تزيد من أسبوع إلى عشرة أيام، وحسب طبيعة الفندق.

$$\text{سرعة دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط فترة التحصيل}}$$

٤- نسبة الديون المعدومة:

وتبين هذه النسبة كفاءة الإدارة الفندقية في تحصيل الديون المستحقة على العملاء، وتحسب كالتالي:

$$\text{مدى كفاءة التحصيل} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

٥- نسب الكفاءة الإدارية:

$$\text{عائد الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتبين هذه النسبة العلاقة بين كل ليرة مستثمر في أصول الفندق الثابتة نسبة إلى المبيعات الفندقية.

$$\frac{\text{إجمالي تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة التكاليف الإدارية}$$

$$\frac{\text{إجمالي تكاليف الخدمات التسويقية}}{\text{المبيعات الآجلة}} = \text{نسبة التكاليف التسويقية}$$

وتبين هذه النسب مدى كفاءة العملية الإدارية والتمويلية والتسويقية نسبة إلى المبيعات الفندقية.

نسب تكوين رأس المال:

وتشمل هذه المجموعة ما يلي:

أ

أموال الغير
أموال الغير (أسهم وسندات وقروض) =
أموال أصحاب المنشأة

ب

الأصول الثابتة
الأصول الثابتة بالنسبة للأموال المستثمرة =
الأموال المستثمرة

ج

الخصوم المتداولة
الخصوم المتداولة بالنسبة للأموال المستثمرة =
رأس المال المستثمر

هـ - نسب الكفاءة الإنتاجية:

تهدف إلى التعرف على الكفاءة الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية عن طريق قياس إنتاجية العمل والمواد الأولية وإنتاجية الآلات وغير ذلك.

1 - محمد ربيع محمد إبراهيم، فن الإدارة الفندقية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،

القاهرة، ٣٤٨ - ٣٤٩.

عدد الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج

الكفاية الإنتاجية الفنية =

عدد الوحدات المنتجة

قيمة عناصر الإنتاج المستخدمة

الكفاية الإنتاجية المالية =

قيمة الإنتاج

قيمة المستخدم

=

قيمة المنتج

ويستخدم هذا المقياس الإجمالي لقياس مدى كفاءة استغلال الفندق لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة لديه.

القيمة المضافة:

يعتبر أنسب المعايير لتقييم المشروعات ونتائج الأعمال وهي قيمة ما أضافه المنتج من عمليات إنتاجية أو خدمات خلال العام لتحويل المادة أو السلع الوسيطة إلى منتجات وخدمات تامة الصنع .

طرق قياس القيمة المضافة:

طريقة الناتج القومي: The Out Method

الناتج القومي (القيمة المضافة) = قيمة الإنتاج - إجمالي مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة .

1- د. نور الدين هرمز، الحسابات القومية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤م.

وتفيد هذه الطريقة بقوة في التعرف على مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج القومي أو الدخل القومي وهذا يفيد للغاية عند التخطيط الاقتصادي ووضع خطة التنمية الاقتصادية.

طريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة : **The Income method**

وهذه الطريقة تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريق حساب تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج السلعة، حيث أن تكلفة السلع، ترجع في مجموعها إلى الأجور المدفوعة للعمال وفوائد رأس المال وريع الأراضي وربح المنتظمين، وإذا أردنا أن نحسب قيمة الدخل القومي فإننا نحسب قيمه عوائد كل عناصر الإنتاج، لأنها تمثل في مجموعها قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة ويلاحظ من حساب قيمة الدخل القومي إننا نقيس قيمة دخول الأفراد قبل خصم الضرائب المستحقة عليها.

ويطلق على طريقة عوائد عناصر الإنتاج، بطريقة الدخل نظراً لتعمل على كتجميع الدخل المكتسبة التي حصل عليها أصحاب خدمات عناصر الإنتاج، الصورة القياسية التجميعية لهذه الطريقة تكون على النحو التالي:

الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي) = إجمالي الأجور وما في حكمها + الفوائد + الربح والإيجارات + الأرباح).

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة عوائد عناصر الإنتاج أو طريقة الدخل تفيد في تعرف على التوزيع الوظيفي للدخل القومي (القيمة المضافة) في خريطة التوزيع حيث تبين النصيب الذي يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل أو من النشاط الاقتصادي ومن ضرورة عند البحث في إجراءات تعديل خريطة توزيع الدخل.

طريقة الإنفاق ومعادلة الدخل: The Expenditure Method

تعني الدخل القومي من حيث الإنفاق: هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفعة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على الشراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية خلال السنة. وهي طريقة قياس إنفاق المستهلك على السلع والخدمات).

عيوب النسبة المالية:

- ١ - مشكلة اختيار الأساس السليم للمقارنة:
مثل نسبة التداول - نسبة صافي الربح والعائد على الاستثمار حيث أن من الممكن أن يرتفع العائد على الاستثمار بالرغم من انخفاض نسبة الربح.
- ٢ - مشكلة التغير في قيمة النقود:
وذلك خاصة في الأجل الطويل لعدم ثبات القوة الشرائية للنقود حيث أنها تنخفض في فترات التضخم وارتفاع الأسعار وترتفع بانخفاض الأسعار.
- ٣ - مشكلة استخدام الماضي كمؤشر للتنبؤ بالمستقبل:
حيث أن تلك البيانات تعبر عن ما تم في الماضي وليس ضرورياً أن تعبر عن الموقف الحالي، ومن هنا يجب الاحتياط عند استخدام مؤشرات الماضي وعدم افتراض نقل صور الماضي إلى المستقبل إلا في حالات المقارنة.
- ٤ - مشكلة اختيار ظروف المقارنة:
اختلاف العوامل التي تؤثر على النشاط من عام إلى عام وذلك طبقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- ٥ - مشكلة اختلاف معاني المصطلحات:
حيث أن على سبيل المثال يستخدم اصطلاح مجمل الأرباح للفرق بين صافي الإيرادات (المبيعات) وتكاليف الشراء أو الإنتاج، كما البعض يرون

أنه يستخدم للإشارة إلى الفرق بين صافي الإيرادات المبيعات وتكاليف الإنتاج والتوزيع.

وأيضاً عندما يستخدم الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لإصلاح رأس المال العامل والبعض يستخدمون اصطلاح صافي رأس المال العامل وهذا التغير قد يؤدي إلى إجراء المقارنة بين نتائج الأعمال.

تمرين

البيانات التالية مستخرجة من الحسابات الختامية لأحد الفنادق خلال فترة زمنية معينة:

مبلغ	بيان
٨٤٦٠٠	مجممل الأصول المتداولة
٣٦٢٠٠	مجممل الخصوم المتداولة
٤٨٦٠٠	مجموع الأصول سريعة التحويل لتقديية
١٤١٠٠٠	المبيعات الصافية
١٤٠٠٠٠	الأصول الثابتة
٢٦١٠٠٠	إجمالي الأصول
٣١٢٠٠	إجمالي الربح
٢٢٣٠٠	صافي الأرباح
١٨٢٥٠	إجمالي التكاليف الإدارية والتمويلية
١٢٨٠٠	إجمالي التكاليف التسويقية
١٨٥٠٠	المديتوں

فإذا علمت:

أن أرصدة أول وأخر المدة كانت كالتالي:

المخزون السلعي أول المدة (٤٣٢٠) وأخر المدة (٢٩٥٠)

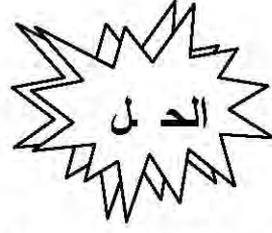
رصيد الدائنين أول المدة (١٨٦٠) وأخر المدة (١٦٨٠)

عدد أيام العمل ٣٦٥ يوم.

متوسط المبيعات الأجلة أسبوعياً ٣٢٥٠ ليرة، وإجمالي المبيعات الأجلة خلال المدة ١٨٢٢٠ ليرة والديون المعدومة ٦٢٠ ليرة خلال السنة.

	المشتريات الأجلة الصافية ٤٢٢٠٠ ليرة.
٢٨٠	متوسط عدد الغرف المشغولة
٣٢٠	متوسط عدد الغرف القابلة للأشغال
١٢	متوسط عدد الأجنحة المشغولة
١٨	متوسط عدد الأجنحة القابلة للأشغال
٤٨٠	متوسط عدد الأسرة المشغولة
٥٦٠	متوسط عدد الأسرة القابلة للأشغال
٦٣٥٠	عدد الوجبات المقدمة
٣٢٠٠٠	الطاقة الاستيعابية للمطعم
٢٨٠٠٠٠	مبيعات المبيت
١٦٠٠٠٠	مبيعات الأطعمة
	إفطار ٤٠٠٠٠، غداء ٩٠٠٠٠، عشاء ٣٠٠٠٠
٤٢٠٠٠	مبيعات الخدمات الأخرى
٤٢٦٠٠	تكاليف إدارية
٦٤٠٠	تكاليف ترويجية
٩٦٠	تكاليف صيانة وإصلاحات
٢١٠٠	تكاليف الطاقة والقوى المحركة
٦٤٢٠	إجمالي عدد الليالي التي أقامها النزلاء
٤٦٠٠	عدد النزلاء الفندق خلال الفترة
١٧٢٠٠٠	إجمالي تكاليف المبيت
١١٠٠٠٠	إجمالي تكاليف الأطعمة
٣٨٠٠٠	إجمالي تكاليف الخدمات المساندة

المطلوب: حساب أهم النسب المحاسبية والفندقية للفندق في ضوء البيانات السابقة.



$$\text{نسبة التداول} = 36200 \div 84600 = 2,34$$

$$\text{نسبة التداول السريعة} = 36200 \div 48600 = 1,34$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = 141000 \div [22 / (2950 + 4320)] = 38,8$$

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 365 \div 38,8 = 9,4$$

$$\text{العائد من الأصول الثابتة} = 22300 \div 140000 = 0,16$$

$$\text{نسبة مجمل الربح} = 31200 \div 141000 = 0,16$$

$$\text{نسبة صافي الربح} = 22300 \div 141000 = 0,16$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 3250 \div 18500 = 0,7$$

$$\text{معدل دوران الدائنين} = 4200 \div [2 / (1680 + 1860)] = 23,8$$

$$\text{متوسط فترة السداد} = 365 \div 23,8 = 15,3$$

$$\text{معدل كفاءة التحصيل} = 620 \div 18220 = 0,03$$

$$\text{نسبة التكاليف الإدارية والتمويلية} = 18250 \div 141000 = 0,13$$

$$\text{نسبة التكاليف التسويقية} = 12800 \div 141000 = 0,09$$

$$\text{نسبة إشغال الغرف} = 280 \div 100 \times 320 = 87,5\%$$

$$\text{نسبة إشغال الأجنحة} = 12 \div 100 \times 18 = 66,7\%$$

$$\text{نسبة إشغال الأسرة} = 480 \div 100 \times 560 = 85,7\%$$

$$\text{نسبة إشغال المطعم} = 6350 \div 100 \times 32000 = 19,8\%$$

متوسط القوة الإنفاقية للنزيل =

$$(280000 + 160000 + 42000) \div 4600 = 0,478 \text{ أيرة}$$

$$\text{متوسط إنفاق النزيل على المبيت} = 280000 \div 4600 = 60,87 \text{ أيرة}$$

متوسط إنفاق النزيل على الأطعمة = $160000 \div 4600 = 34,78$ ليرة

متوسط إنفاق النزيل على الخدمات المساندة = $42000 \div 4600 = 9,13$ ليرة

متوسط الإنفاق على الوجبة = $160000 \div 6350 = 25,20$ ليرة

متوسط مدة إقامة النزيل = $6420 \div 4600 = 1,4$ ليلة.

ربحية نشاط المبيت = $100 \times [(172000 - 28000) \div 172000] = 62,8\%$

ربحية نشاط الأطعمة = $100 \times [(110000 - 160000) \div 110000] = 45,5\%$

ربحية الخدمات الأخرى = $100 \times [(38000 - 42000) \div 38000] = 10,5\%$

نسبة تكاليف المبيت = $100 \times 28000 \div 172000 = 61,4\%$

نسبة تكاليف الأطعمة = $100 \times 160000 \div 130000 = 81,25\%$

نسبة تكاليف الخدمات المساندة = $100 \times 42000 \div 38000 = 90,5\%$

نسبة تكاليف الإدارية والعمومية =

$8,84 = 100 \times (42000 + 160000 + 28000) \div 42600$

نسبة التكاليف الترويجية =

$1,33 = 100 \times (42000 + 160000 + 28000) \div 6400$

نسبة تكاليف الصيانة والإصلاحات =

$0,20 = 100 \times (42000 + 160000 + 28000) \div 960$

نسبة تكاليف الطاقة والقوة المحركة =

$0,44 = 100 \times (42000 + 160000 + 28000) \div 2100$

